

## التقرير الثالث للأمين العام المقدم عملاً بالفقرة ٣ من القرار ١٩٠٥ (٢٠٠٩)

### أولاً - مقدمة

- ١ - يقدم هذا التقرير عملاً بالفقرة ٣ من قرار مجلس الأمن ١٩٠٥ (٢٠٠٩)، الذي طلب فيه المجلس إلي أن أقدم إلى مجلس الأمن تقارير خطية مرة كل ثلاثة أشهر تشمل تفاصيل عن التقدم المحرز في تعزيز الرقابة المالية والإدارية للصندوق الحالي لتنمية العراق، فضلاً عن المسائل القانونية والخيارات التي يتعين النظر فيها فيما يتعلق بتنفيذ ترتيبات الخلف للصندوق وتقييمها لما أحرزته حكومة العراق من تقدم في الإعداد لهذه الترتيبات.
- ٢ - ونوقشت المسائل المشمولة بهذا التقرير في اجتماع المجلس الدولي للمشورة والمراقبة الذي عقد مؤخراً في عمان يومي ١٤ و ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، وتنعكس الأنشطة المتعلقة بكل من مجلس المشورة وصندوق تنمية العراق التي نُفذت منذ صدور تقرير الثاني في ٦ تموز/يوليه ٢٠١٠ (S/2010/359).

### ثانياً - التطورات الرئيسية

#### ألف - الأنشطة المنفذة مؤخراً فيما يتعلق بصندوق تنمية العراق والمجلس الدولي للمشورة والمراقبة

- ٣ - قدمت شركة كوي بي إم جي (KPMG)، شركة المراجعة الخارجية للحسابات، في الاجتماع المعقود في عمان إحاطة إلى مجلس المشورة عن النتائج النهائية لمراجعة الحسابات لعام ٢٠٠٩. وقد استغرق الانتهاء من مراجعة الحسابات لعام ٢٠٠٩ بعض الوقت بسبب التأخير في العمل الميداني الذي كان سببه التفجيرات، من بين أمور أخرى، التي أضرت بعدد من الوزارات خلال عام ٢٠١٠. والتقارير النهائية والرسائل الإدارية متاحة على الموقع الشبكي لمجلس المشورة.

- ٤ - وفي الاجتماع السابق للمجلس، وافق مجلس المشورة على عملية تعيين مراجعي الحسابات ووافق على توصية حكومة العراق بتعيين شركة برايس ووترهاوس كوبرز لإجراء مراجعة الحسابات لعام ٢٠١٠ لصندوق التنمية، بما في ذلك استعراض مرحلي للفترة من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠.
- ٥ - ونظر مجلس المشورة في النتائج الأولية لمراجعة حسابات صندوق التنمية للفترة من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠، وقدمت له شركة برايس ووترهاوس كوبرز إحاطة عن نتائج أعمالها للفترة نفسها. وهناك موجز للنتائج متاح على الموقع الشبكي لمجلس المشورة.
- ٦ - وبناء على طلب من مجلس المشورة، جرى توسيع نطاق أعمال مراجعة الحسابات المرحلية لعام ٢٠١٠ لتشمل استعراضاً لوضع نظام شامل لقياس كميات النفط. وألاحظ من المراجعة المرحلية أن تنفيذ هذه الخطة متأخر عن الموعد المقرر وأشجع حكومة العراق على بذل قصارها لتنفيذ خطة قياس الكميات في الموعد المحدد على النحو المتوخى في خطة العمل المحددة زمنياً التي قدمتها حكومة العراق إلى مجلس الأمن.
- ٧ - وقُدمت إحاطة إلى مجلس المشورة من ممثل لجنة الخبراء الماليين عن الإجراءات التي اتخذت لتعزيز الشفافية والمساءلة في صندوق التنمية، مع مراعاة نتائج المراجعة الخارجية للحسابات التي جرت سابقاً. ونشرت تلك الإحاطة على الموقعين الشبكيين لمجلس المشورة واللجنة.
- ٨ - وأرحب بمواصلة لجنة الخبراء عقد اجتماعات شهرية وبقيامها، بالاقتران مع المجلس الأعلى لمراجعة الحسابات، بمتابعة وتدقيق تفصيليين للتوصيات الواردة في تقارير مراجعة الحسابات المستقلة التي أُعدت بتكليف من مجلس المشورة. وبالإضافة إلى ذلك، أرحب بتنفيذ عدد من توصيات مراجعة الحسابات بينما تجري متابعة عن كثب للنتائج المعلقة.
- ٩ - ودعي ممثلون لمكتب المفتش العام الخاص لإعمار العراق التابع للولايات المتحدة إلى اجتماع مجلس المشورة وقدموا إحاطة إلى المجلس عن تقريرهم الأخير ذي الصلة بصندوق التنمية. ولاحظ المجلس أن النتائج التي توصل إليها المفتش العام الخاص تعكس النتائج التي أثارها المجلس خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٦، وخلص إلى أن هناك حاجة ملحة إلى التعجيل بتنفيذ توصيات المفتش العام الخاص.
- ١٠ - وفي تموز/يوليه ٢٠١٠، قدم المراقب المالي للأمم المتحدة، السيد يون يامازاكي، ممثلي المختار لمجلس المشورة، إحاطة إلى مجلس الأمن عن أنشطة صندوق التنمية ومجلس المشورة.

١١ - ومن المقرر مؤقّتا عقد الاجتماع المقبل لمجلس المشورة، بمشاركة ممثل لجنة الخبراء الماليين، في كانون الثاني/يناير ٢٠١١.

## باء - تقييم التقدم الذي أحرزته حكومة العراق في الإعداد لترتيبات الخلف لصندوق تنمية العراق

١٢ - دعا مجلس الأمن حكومة العراق، في الفقرة ٤ من قراره ١٩٠٥ (٢٠٠٩)، إلى أن تضع خطة العمل والجدول الزمني الضروريين بحلول ١ نيسان/أبريل ٢٠١٠ وأن تكفل الانتقال في الوقت المناسب وبفعالية، بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، إلى آلية لاحقة لصندوق التنمية تراعي شروط الترتيب البديل لصندوق النقد الدولي وتشمل ترتيبات مراجعة خارجية للحسابات وتمكّن العراق من الوفاء بالتزاماته على النحو المنصوص عليه في أحكام الفقرة ٢١ من قرار مجلس الأمن ١٤٨٣ (٢٠٠٣).

١٣ - وأرحب بالتقرير الفصلي الثالث الذي قدمته حكومة العراق إلى مجلس الأمن عملاً بقرار مجلس الأمن ١٩٠٥ (٢٠٠٩).

١٤ - وتقتراح حكومة العراق في تقريرها الفصلي الثالث (S/2010/567)

تمديد حصانة صندوق تنمية العراق لمدة سنة أخرى،... بمراعاة للظروف الحالية في العراق؛ وأنه ما زالت الكتلة والكيانات السياسية في العراق، لدى كتابة هذا التقرير، لم تتوصل بعد إلى اتفاق بشأن تشكيل حكومة جديدة بعد الانتخابات التي جرت في ٧ آذار/مارس ٢٠١٠، مما أثار، بشكل أو بآخر، على قدرة المؤسسات الحكومية على القيام على وجه السرعة وبصورة شاملة بتنفيذ شروط الجدول الزمني للانتقال إلى ترتيبات الخلف لصندوق تنمية العراق والمجلس الدولي للمشورة والمراقبة للعراق والوفاء بتلك الشروط.

وفي تقرير S/2010/166 المؤرخ ١ نيسان/أبريل ٢٠١٠، تناولت باستفاضة، في جملة أمور، المسائل القانونية المتعلقة بالامتيازات والحصانات التي يتمتع بها صندوق تنمية العراق. وفي ضوء ما تقدم، يعود إلى مجلس الأمن تقييم مقترح حكومة العراق وآثاره المترتبة على الظروف المبينة فيه.

١٥ - وفيما يتعلق بالأنشطة المعلقة في إطار برنامج النفط مقابل الغذاء، من خطابات الاعتماد الـ ٣٠٠٩ المقدرة قيمتها بحوالي ٨ بلايين دولار والمشار إليها في المذكرة المرفقة برسالتني المؤرخة ١ أيار/مايو ٢٠٠٩ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن (S/2009/230)، ما زال ٦٣ خطاب اعتماد مستحقاً في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ قيمتها حوالي ١١٢ مليون دولار.

وكما هو مبين بتفصيل في المذكرة المرفقة برسالي الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن (S/2007/725)، إضافة إلى خطابات الاعتماد التي ما زالت مستحقة كما هو مبين أعلاه، حددت الأمانة العامة بعض المستفيدين الذين قدموا مطالبات توريد قبل انتهاء أجل خطاب الاعتماد وألغيت خطابات الاعتماد الخاصة بهم. وكما ورد في المذكرة المرفقة برسالي المؤرخة ١ أيار/مايو ٢٠٠٩ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن، أعتقد أنه أيا كان خيار مجلس الأمن لإنجاز جميع المسائل المعلقة في إطار برنامج النفط مقابل الغذاء، ينبغي معالجة خطابات الاعتماد هذه بنفس طريقة معالجة خطابات الاعتماد الـ ٦٣ التي ما زالت مستحقة. وبالتالي، سيصل العدد الإجمالي لخطابات الاعتماد المنطوية على مطالبات توريد مستحقة في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ إلى ٦٦ خطاب اعتماد.

١٦ - وقد أنشأ مجلس الوزراء العراقي اللجنة الوزارية لاستعراض جميع خطابات الاعتماد المستحقة.

١٧ - وفي هذا الصدد، أود أن أشير إلى أنه في ١٢ تموز/يوليه ٢٠١٠، أعربت حكومة العراق ممثلة برئيس لجنة الخبراء الماليين، في إحاطتها الثانية المقدمة إلى مجلس الأمن عملاً بقرار مجلس الأمن ١٩٠٥ (٢٠٠٩)، عن استعدادها لسداد ٢٦ خطاب اعتماد مستحق في إطار برنامج النفط مقابل الغذاء.

١٨ - وبشكل مستقل، تلقت الأمانة العامة في ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، تأكيداً بأن حكومة العراق على استعداد لسداد ستة (٦) خطابات اعتماد إضافية مستحقة في إطار برنامج النفط مقابل الغذاء؛ مما سيسفر عن سداد اثنين وثلاثين (٣٢) خطاب اعتماد.

١٩ - وحتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، أنجز تجهيز (٦) ستة من خطابات الاعتماد الاثنتين والثلاثين (٣٢) المشار إليها في الفقرة ١٨ أعلاه. وفيما يتعلق بخطابات الاعتماد الستة والعشرين المتبقية (٢٦)، يسري أن أشير إلى أن حكومة العراق زودت الأمانة العامة بوثائق التصديق المطلوبة لثلاثة وعشرين (٢٣) خطاب اعتماد.

٢٠ - وفي حال عدم تلقي الأمانة العامة للتأكيدات المطلوبة المتعلقة بوصول خطابات الاعتماد المتبقية من غير خطابات الاعتماد الاثنتين والثلاثين (٣٢) المذكورة في الفقرة ١٨ أعلاه، قد يود مجلس الأمن النظر في إلغاء خطابات الاعتماد المتبقية تلك المنطوية على مطالبات توريد مستحقة.

٢١ - وبصرف النظر عن الأسلوب الذي يختاره مجلس الأمن لإنهاء برنامج النفط مقابل الغذاء، ينبغي أن يكون إنهاء جميع المسائل المعلقة رهيناً بأن تمنح حكومة العراق تعويضاً شاملاً فيما يتعلق بجميع أنشطة المنظمة وممثليها والعاملين فيها فيما يتعلق بالبرنامج منذ بدايته

وفيما يتعلق بالأموال التي جرى تحويلها والتي سيتم تحويلها إلى صندوق تنمية العراق. وأود أن أشير إلى أن إنجاز الأنشطة المعلقة في إطار البرنامج ينبغي أيضا أن يكون رهينا بتوافر الأموال الكافية للمنظمة للوفاء بالتكاليف والمصروفات التي جرى تكبدها أو التي قد يجري تكبدها في المستقبل فيما يتعلق بالبرنامج، بما في ذلك التكاليف والمصروفات المتصلة بإنهاء البرنامج والتكاليف والمصروفات الناشئة عن تعاون المنظمة مع الدول الأعضاء فيما يتعلق بالتحقيقات والدعاوى القضائية ذات الصلة بالبرنامج.

٢٢ - وأود أن أختتم بالإعراب عن تقديري لحكومة العراق لجهودها الرامية إلى تنفيذ خطة العمل كما وردت في التقرير الأول المقدم إلى مجلس الأمن، وأحيط علما في نفس الوقت بموقف حكومة العراق المشار إليه في الفقرة ١٤ أعلاه.